

المصطلح الصرفي في المعاجم التراثية المتخصصة: موازنة بين معجمي "كشاف الاصطلاحات" و"دستور العلماء".

The morphological term in specialized heritage dictionaries: balancing between the dictionaries "Kashaf Alaistilahat" and "Dustur Aleulama".

✉ خالد بن عمير²

K.benamieur@univ-jijel.dz²

✉ هاجر فافة¹

h.fafa@univ-jijel.dz¹

مخبر اللغة وتحليل الخطاب

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل/ الجزائر

تاريخ النشر: 2021/01/15

تاريخ القبول: 2020/11/21

تاريخ الاستلام: 2020/06/30

ABSTRACT:

ملخص البحث

The aim of this article is to investigate the reality of morphological terminology from a conceptual perspective, by studying its usage in traditional terminological dictionaries. In order to do so, we will compare between two dictionaries in term of their accuracy and the level of their expertise in coining a new term; as well as their ability to eliminate terminological disorder and conceptual confusion with the aim of reviving the linguistic heritage and reusing it; so that we overcome the actual terminological crisis.

Keywords: Morphological term, Specialized Lexicon, balancing, Kashaf Alaistilahat, Dustur Aleulama.

يرتجى المقال تسليط الضوء على واقع المصطلح الصرفي في جانبه الاصطلاحي: بتتبعه في معاجم الاصطلاحات التراثية. اعتمادا على الموازنة فيما بين معجمين اثنين؛ رامين إلى الكشف عن دقتهما. ومبلغ علميتهما في وضع المصطلح: لتري مدى إمكانية اعتمادهما للقضاء على الاضطراب المصطلحي، والخلط المفاهيمي في ظل الدعوى المناهضة لاستغلال التراث وإحيائه؛ حتى يتمكن من تجاوز هذه الأزمة العاصفة بالمصطلحات.

الكلمات المفتاحية: المصطلح الصرفي، المعجم المختص، موازنة، كشاف الاصطلاحات، دستور العلماء

1. مقدمة:

يبقى تاريخ الأمة العلمي ذيلاً يرسم ملامح حاضرها، يهيمن على مجرياته، ويتيح للمهتمين بالشأن العلمي استجلاء مخزونات أسلافهم. فمن غير الممكن أن نتخطى الزمن الماضي؛ لأن الحاضر موصول به قائم عليه، ويستحيل الحديث عن الفعل الحضاري بتهميش الأصل؛ إذ يبقى الفكر اللغوي العربي القديم حلقة وصل مع الدراسات المعاصرة ... إن الحاضر الذي نريده هنا هو ذلك الحاضر الحضاري المتأصل في تاريخية المنجزات العلمية اللغوية التراثية، والذي رسم مسار الحضارة الإنسانية، فالكلام عن الدور الحضاري للأمم - أي أمة - مرهون بمنجزاتها ومآثرها التي خلدها الزمن في تاريخه القديم.

ظهر "علم المصطلح" الغربي ووجد لنظرياته تطبيقات متجذرة في تراث العرب؛ بيد أن لهم سبق التأليف في هذا المجال قبل اتكائه على قواعده النظرية، ولا يمكن نكران جهدهم في صناعة المعاجم التي حملت سيلاً مصطلحياً شاسعاً لعلوم مختلفة، ما يصطلح على تسميته في المعجمية المعاصرة بالمعجم المختص، الذي تتمثل أولى إرهاباته بحسب ما جاءت به مؤلفات الباحثين فيما يعرف بغريب القرآن؛ أين ألفت لتفسير مفرداته التي استعصى مفهومها على أهل الجزيرة العربية، ولم تكن لهم سابق دراية بها، فاخصاصها بالغريب والحوشي من كلامهم جعلها تُدرج في خانة المعاجم المختصة.

تطور التأليف في المعجم المتخصص في قرون لاحقة، وأدلى كل معجمي بدلوه في هذا المضمار، وقد وصل هذا النضج أوجه، واكتملت ذروته في أواخر القرن 12 هـ، ببزوغ نجم عالمين اثنين نحيا بالدرس المصطلحي منحا الموسوعية، خاصة مع نشاط حركة العلوم والتأليف فيها، ولم يجد "التهانوي" و"نكري" بد من الاهتمام بهذا الموضوع خاصة بعد أن عصفت بهما جملة من المشكلات أدت إلى وعيهم بضرورة الالتفات حول العلوم ومصطلحاتها، فالمصطلح يشكل وعاء كل علم وهو قالبها الحصين.

جمع المعجميان كما هائلاً من المصطلحات لعلوم متعددة، منها العلوم اللغوية، التي تندرج تحتها المصطلحات الصرفية، والتي أثرناها بالدراسة، بعد ملاحظتنا لقلّة الدراسات عنها، ولا يغيب عن أذهاننا أن المصطلح يتخبط في مشاكل متعددة جمعا، وضعاً، وترتيباً، على إثر ذلك انبنت هذه الورقة البحثية - المحتكمة للمنهج الوصفي بألية الموازنة - على التساؤلات التالية: إلى أي مدى أبان المصطلح الصرفي في المعجمين عن وعي صاحبيهما؟

هل استطاعا تحقيق الأهداف التي لأجلها سطرا حروف معجميهما؟

هل يمكن تبني اصطلاحاتهما لحل فوضى المفاهيم والمصطلحات؟.

2. التعريف بالمعجمين وبمؤلفيهما:

إن أول إشكال يواجه الباحث في تقديم ترجمة لهذين العلمين الفذين، يعود إلى ندرة الدارسات التي اشتغلت عليهما وعلى معجميهما الثريين، والتي اختلفت في قراءاتها، وتباينت في رواياتها، فقالت عن اسم الأول: «محمد أعلى بن شيخ علي بن قاضي محمد حامد بن مولانا ألقى العلماء محمد صابر الفاروقي السني الحنفي التهانوي»⁽¹⁾، وعن الزركلي قوله هو: «محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي: باحث هندي»⁽²⁾، فالملاحظ أنهما اختلفا في ذكر تفاصيل اسمه، ولم يزد الزركلي عن صاحبه شيئا، إلا أن أوضح رتبته في المجتمع العلمي، وإن كانت الآراء متضاربة، فإنك ترى أنها تتفق في الاسم الأول "محمد" وتختلف في بقيته.

وفيما يخص تاريخي الولادة والوفاة فإن جل المصادر تشير إلى جهلها بهما، فلا يعلم منها إلا مواضعها على أنه من أعلام القرن 12هـ، وعلى هذا الأساس اشتبهوا بأن ولادته قد تكون في أواخر القرن 11هـ، وكفاهم دليلا على ذلك قول المؤلف عند إتمامه عملية التأليف: «ولما حصل الفراغ من تسويدها سنة ألف ومائة وثمانية وخمسين...»⁽³⁾، الشاهد: أن إنجاز مثل ذلك المعجم يتطلب جهدا فكريا عظيما، يحتاج بدوره فسحة زمنية طويلة حتى «يحيط ويستوعب ويمحص دقائق مسائل العلوم المختلفة مع الجمع لأصولها وقراءتها وفرزها إلى غير ذلك من مستلزمات التأليف الناضج، يتضح لك بجلاء أنه قد ألف كتابه في مرحلة الخمسينات أو الستينات من عمره؛ لتناسب هذه المرحلة العمرية مع مساحة هذا العمل الجبار وموسوعيته ومتطلباته وخبراته»⁽⁴⁾، حتى تاريخ الوفاة مجهول، وقد «رجح الدكتور كفيل أحمد القاسمي أن وفاته كانت سنة 1191هـ؛ مستدلا بما كتبه الشيخ نور الحسن راشد الكاندهلوي في مقالة له بالأردية، أن توقيع وختم القاضي التهانوي يوجد على الأوراق والوثائق الرسمية والفتاوى حتى سنة 1191هـ، وبعد هذه السنة لا توجد ورقة تحمل ختمه أو توقيع»⁽⁵⁾، خلاصة القول أنه قد عاش إلى ما بعد سنة 1158هـ، قصرت المدة أم طالت فذلك الذي لا يمكننا البث فيه إطلاقا.

معجم "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" ينتهي إلى مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي الجذري، وهو «الترتيب الذي سبق إليه أصحاب المعاجم اللغوية العامة، احتذاه عدد من أصحاب المعاجم الخاصة أو الاصطلاحية، وهذا التأخر في الاحتذاء أمر منطقي تبعا لتأخر نشأة المعاجم الاصطلاحية»⁽⁶⁾، ومعاجم الاصطلاحات منها ما هو مجمل ومنها ما هو مقيد، والكشاف يصنف في الخانة الأولى؛ لأنه معجم اختص بمصطلحات علوم شتى، لا مصطلحات علم واحد، يمكن اعتباره «أولا كتاب في المصطلح وهو من هذه الناحية أكمل من الخوارزمي، وثانيا هو كتاب في تصنيف العلوم، فالحديث عن مصطلحات كل علم يقتضي بداءة الحديث عن العلم نفسه، وهو لا يتحدث عن العلوم بشكل عفوي كيفما اتفق، بل حسب تصور معين لها وهو السمة الثالثة التي تميز

دراسته»⁷، وكأننا به ممسك بزمام منهجية صارمة في تأليفه هذا حيث «اشتراط في عمله تحديد العلم الذي ينتمي إليه كل مصطلح، وهو ما استدعاه أن يُعرّف بالعلوم المختلفة التي سيعرف مصطلحاتها في أبواب معجمه وهو ما استغرق عددا من الصفحات في تقديم الكتاب»⁸، ما ينبؤنا أننا أمام عبقرية فذة، وعقلية متقدمة، وذكاء وقاد.

وضح التهانوي في مقدمة كتابه دافعه لحبر هذا المعجم قائلا: «إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، ولا إلى انقسامه دليلا»⁹، ومن تلك الأسباب:

- ✓ حاجة المتعلم للمصطلح، مع صعوبة البحث عنه.
- ✓ رغبته في تصنيف كتاب شامل للمصطلحات وعلومها.
- ✓ إدراكه لأهمية التكوين العصامي.
- ✓ إجلاء الغموض المصطلحاتي المفهومي عن الأعاجم.
- ✓ خدمة الإسلام ورعاية كتاب الله.

الأحمد نكري شخصية علمية جليلة لها باع عظيم في الحياة الفكرية في الهند، لم يترجم له أحد من المؤرخين باستثناء "الحسيني" وما أخبر به عن نفسه «ولد الشيخ الفاضل القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد بن عبد الوارث الكبرينجي الكجراتي ببلدة أحمد نكر (...) ولم نعلم سنة ولادته على التحديد، لكن يرجح أنه في بداية العقد الثالث من القرن الثاني عشر الهجري أي بين عام 1116 - 1118 هـ تقريبا»¹⁰، ينتمي مؤلفه دستور العلماء إلى مدرسة الترتيب الهجائي غير الجذري على نسق من سبقه، قدم لمؤلفه بمقدمة يعرض فيها منهجه ودافعه للتأليف، والشبهة بما جاء به التهانوي فكان:¹¹

- ♦ واعيا بحال المعجم الذي يسعى إلى تأليفه، وأنه سيقوم بتحقيقات اصطلاحات العلوم، مع لزوم التعرض لتدقيق لغات الكتب، مدركا أن مؤلفه يجمع بين الاصطلاح والمعجمة.
- ♦ ساعيا إلى التخفيف على طالب العلم حين رغبته البحث عن اصطلاحات العلوم، مسهلا عليه العملية التعليمية.

♦ يضبط منهجية عمله في ترتيب المداخل؛ حتى يسهل الوصول إلى دلالات الألفاظ، ولا ننسى معرفته بأحوال العلوم في العربية، وأن لها تقسيمات مختلفة انتهت إلى قسمين عقلية ونقلية.

3. مفهوم المصطلح الصرفي ومعنى المعجم المختص:

نروم هنا التنقيب عن المفاهيم الاصطلاحية متجاوزين التعريف اللغوي. ونبدؤها مع المصطلح، فالصرف، فالمصطلح الصرفي، فالمعجم المختص؛ وتعليل ذلك أن الدلالة اللغوية قد يستشفها القارئ من خلال الدلالة الاصطلاحية لعموم وجود علاقة بينهما، فالمصطلح مثلاً يحمل معنى السلم والصلح، المواضعة والاتفاق «فكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، فذهب فريق من القوم إلى إعطائه اسماً، واقترح فريق آخر دالاً مغايراً، وارتأى فريق ثالث تسمية متباينة، وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم، إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسمية واحدة لذلك المدلول»¹²، تنتقل دلالة الاتفاق والتواضع إلى الحقل الاصطلاحي فيعرف بأنه: «كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية... إلخ) موروثاً أو مقترضاً، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم، وليدل على أشياء مادية محددة»¹³، والتعريف ضبط حدود المصطلح الذي يكون مفرداً أو مركباً، مختصاً بحقل معرفي محدد، صناعته تتم بسبيلين: أخذاً عن التراث، أو اعتماداً على اقتراضه من لسان الأمم الأخرى (التعريب اللفظي، الدخيل)، الدقة المتناهية في الوضع، الدلالة المحددة المتخصصة.

تتداخل مباحث علمي النحو والصرف حتى أن المصطلح اللغوي الواحد لتجد له أكثر من مفهوم تبعاً لمجاله؛ لأن المتقدمين لم يفصلوا بينهما، فكان الصرف يتدارس تحت النحو على الرغم من فروقات ما بينهما؛ فالأول يمس بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تحولات وتغيرات صوتية بعيداً عن الإعراب، أما النحو فيمس تركيبها من الناحية الإعرابية، فقالوا أن الصرف «علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعرال»¹⁴، هذا التعريف خير دليل على أن النحو والصرف كانا متلازمين في التراث العربي؛ لأنه التعريف ذاته الذي استعملوه للنحو أيضاً، لكن اللاحقين فصلوا فيه وميزوا بينهما فعرفوه قائلين هو: «علم يُبحث فيه عن الأعراض الذاتية، لمفردات كلام العرب، من حيث صورها، وهيئاتها، كالإعرال، والإدغام، أي: المفردات الموضوع بالوضع النوعي ومدلولاتها، والهيئات الأصلية العامة للمفردات، والهيئات التغيرية كبيان هيئة المعتلات قبل الإعرال، وبعد الإعرال، وكيفية تغييرها عن هيئاتها الأصلية، على الوجه الكلي، بالمقاييس الكلية، كصيغ الماضي، والمضارع، ومعانيهما، ومدلولاتهما»¹⁵، ومنه فالمصطلح الصرفي: هو لفظ خاص مفرد أو مركب تواضع عليه علماء الصرف، واتفقوا على تبنيه ليكون دالاً على معنى من المعاني الصرفية، فلو نزل ساحة المعجم العام وتداوله غير مختصه كمصطلح حضاري، تحس بانتمائه للحقل الصرفي دون سواه من الحقول اللغوية، كونه لم يعدم شرط التخصصية.

يضمن المعجم صيانة مفردات اللغة من الضياع والفساد، ويُمكنُ لطالبيها الحصول عليها أو أن حاجته لها، وهو نوعان عام وخاص، يفرق بينهما «استناداً إلى لغة كل واحد منهما، فإذا كان الأول

يمثل لغة المجموعة اللغوية بجميع أطرافها وفئاتها، فإن الثاني (المعجم المختص) يختص بلغة فئة من الناس يجمعهم حقل علمي واحد له مصطلحاته الخاصة»¹⁶، ولعل «أقرب تعريف للمعجم المختص هو ما ذكره الدكتور حلام الجيلالي؛ إذ عرفه بقوله: ديوان لمجموعة من المفردات أو المصطلحات تنتمي إلى حقل معرفي واحد، أو إلى مجال من المجالات مرتبة ترتيباً ألفبائياً أو مفهوماً، ومعرفة تعريفاً اصطلاحياً آتياً»¹⁷، استقام على أصوله بعد مروره بثلاث مراحل¹⁸:

- ❖ الأولى مع غريب القرآن
- ❖ الثانية مع الرسائل اللغوية
- ❖ الثالثة مع معاجم الموضوعات.

4. استقراء المصطلح الصرفي لدى المعجميين:

الإبدال:

اتفق المعجميان في مفهوم هذا المصطلح، ولم يخرج الواحد منهما عن القول بأنه التغيير فيما بين شيئين، على أن التهانوي أطلق المبدل، فجعله حرفاً أو كلمة قائلاً: «حاصل معناه إيراد الشيء بدلاً عن شيء، سواء كان ذلك الشيء المبدل حرفاً أو كلمة»¹⁹، وكان نكري أكثر دقة، فقيده بالحرف، فهو عنده: «وضع حرف مكان حرف آخر، سواء كانا حرفي علة أو لا، للتخفيف»²⁰؛ أي جعل حرف صحيح مكان حرف علة، أو حرف صحيح مكان حرف آخر صحيح، أو حرف علة بدل حرف علة آخر وهكذا، وزاد عليه أن ذكر علة الإبدال المتمثلة في تسهيل وتخفيف الكلام.

الإعلال:

معروف أن الإعلال هو مجموع الظواهر الصرفية التي تطرأ على حرف العلة؛ تفادياً للثقل والتعذراً لما لم يخالفه المعجميان، فهو عند صاحب الكشف «تغيير حرف العلة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتخفيف، ويسمى تعليلًا واعتلالًا أيضاً، وحروف العلة الألف والواو والياء، فلا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة أي بالقلب أو الحذف أو الإسكان إعلال، بل تخفيف همزة ولا لإبدال غير حروف العلة ولا لحذفه ولا لإسكانه إعلال...»²¹، فوقع الاتفاق بينهما أن هذا التغيير يتم بثلاث حالات: قلباً، إسكاناً، أو حذفاً، وأن دافعه تحقيق الخفة والليونة في نطق الكلمة، كما اتفقا أن الهمزة تمثل الاستثناء الشاذ في هذه الحالة؛ لأن الإعلال خاص بحروف العلة الثلاث وليست الهمزة منها، وأي تغيير صرفي صوتي يحدث على بنية الهمز إنما هو من قبيل ما يعرف في علم القراءات بتسهيل وتخفيف الهمزة، ببسطه نكري فيقول أنه: «تغيير حرف العلة للتخفيف. والتغيير جنس شامل للإعلال ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قيد بحرف العلة خرج تخفيف الهمزة والإبدال مما ليس بحرف علة: كاصيلان في أصيلان لقرب المخرج، وقولهم للتخفيف أيضاً... فصل خرج به نحو أعالم بالهمزة في عالم فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية...»²²، فهو هنا ذكر أن التغيير إذا ما وقع في بنية الكلمة فإنه لا يخرج عن كونه إعلال، إبدالا، وتخفيفاً للهمز، لكنه حصره بحروف العلة، وأخرج

الإبدال والهمز من دائرته، وهذا ما استقيناه من كلام التهانوي، فإذا ما وجد تغيير في الحروف الصحيحة الأخرى بمثل الحالات السابقة (القلب، الإسكان، الحذف)، فإن هذا يدخلها في ضوء المصطلح السابق (الإبدال)؛ لأن الإعلال مصطلح مأخوذ من جنس ما يشغل عليه، ونلاحظ أن التهانوي قدم مقابلات مصطلحية أخرى عكس صاحبه (تعليل، اعتلال).

التصرف:

نلاحظ هنا اختلافا في المفهوم الذي تبناه المعجميان، فعلى الرغم من أن هذا المصطلح -على حد علمنا- كان غائبا عند المتقدمين بدليل استعمالهم لمصطلح الصرف والتصرف فحسب، إلا أن التهانوي خالفهم في ذلك واستعمل مصطلحا مغايرا للمصطلح الأصل، فالتصرف عنده «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها»²³، وهذا المفهوم في حقيقة الأمر أرساه القدماء لمصطلح "التصرف"، القائم على استعمال المصدر الاسمي كقاعدة يشتق منها ضروب مختلفة من الأبنية تحمل دلالات متعددة، بحيث أن تلك الأبنية لا تنبغي إلا لتلك المعاني، فهي مقصودة في ذاتها، ويرى نكري أن هذا المصطلح عندهم لا يعدو كونه يدل على مجاوزة الحد في تحصيل العمل؛ وعلى الجهد المضني الذي يتلقاه العامل، والشدة التي يقاسمها في سبيل ذلك، فيقول: «... باب الافتعال للتصرف يعني لإفادة أن الفاعل حصل الفعل بزيادة العمل والمشقة فيه نحو اكتسب، ومعنى الكسب تحصيل الشيء على أي وجه كان، ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتماد فيه»²⁴، وهاهو يضرب لنا مثلا في سبيل توضيح مقاله، وكأن التصرف عنده هو صيغة مبالغة.

التصرف:

في هذا المصطلح لم يخالفا ماجاء به سابقوهم، غير أن كل واحد منهما اعتمد مفهوما مغايرا عن الثاني، فالتهانوي قال أنه: «علم الصرف (...) وهو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما تبنيه، ثم تعمل في البناء الذي بنيت به ما يقتضيه قياس كلامهم»²⁵؛ ومعناه القيام بخلق بناء جديد للكلم لم تعهده العرب في أقوالها، ثم نأتي على ذلك البناء ونحدث فيه تغييرات بحيث ننزله منزل أقيستهم المعروفة، وكأن الحديث هنا حديث عن أصول النحو، فقد كان النحويون يقرون أحكامهم النحوية استنادا عليها، والسماع أول اعتمادهم في استنباط أصول الأشياء والاحتجاج بها في وضع القواعد، من خلال الركون إلى الكلام العربي الموثوق بفصاحته، وقد يحدث أن يؤتى بوزن وصيغة مخالفة لما سمعوه، فيعمدون هنا إلى رده لنظيره شبيه به وزنا أو صيغة (القياس)، أما نكري فقال أنه: «في اصطلاح علماء الصرف تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ليحصل بنفس تلك الأمثلة معان متفاوتة لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الأمثلة»²⁶، وقد سبقت الإشارة إليه، وترى هنا اختلافا مفاهيميا، فالتصرف عند نكري هو التصرف عند التهانوي.

التعريض:

أشار التهانوي إلى أن التعريض كالتصريف، فلم نتبين طبيعته، هل التصريف الذي عناه سابقا، أو التصريف البياني؟ لكن مفهومه جعلنا نسلم بأنه قصد التصريف البلاغي، بقوله أنه: «التصريف عند أهل البيان استعمال لفظ فيما وضع له مع الإشارة إلى ما لم يوضع له من السياق...»²⁷، فهو هنا مصطلح بلاغي لا صرفي. على عكس نكري الذي أتى بالمفهومين معا متفقا مع صاحبه في المعنى البلاغي، متفوقا عليه بإبراز مفهوم آخر لعلم آخرفقال هو: «عند علماء الصرف أن تجعل المفعول معرضا لأصل الفعل كقولك أبعته أي عرضته للبيع وجعلته منتسبا إليه، والتعريض عند علماء البيان الإمالة من معنى الكلام إلى جانب بأن يكون المراد من الكلام أمرا ويكون ذلك وسيلة إلى إرادة أمر آخر...»²⁸، فالتعريض في مفهومه البلاغي شبيه بالكناية، إلا أن هناك فروقات بينهما، وفي معناه الصرفي فإنه قيامك بزيادة الهمزة أول الفعل المجرد ما يجعل المفعول به معرضا لمعنى الفعل سواء وقع الفعل أم لم يقع.

الجُحد:

لا يخرج هذا المصطلح عند التهانوي عن معنى النفي، وفرق ما بينه وبين الجُحد يعود إلى صدق حديث النافي من عدمه، وعلى الرغم من ذلك فهو على إطلاقه "نفي" عنده، أين قال: «النافي إن كان صادقا يسمى كلامه نفيا ومنفيا، وإن كان كاذبا يسمى جُحدا ونفيا أيضا، ويطلق أيضا (...) على الفعل المنفي بلم نحو لم يضرب»²⁹، ولنكري مزيد بيان وتوضيح يقول: «هو الإخبار عن نفي الفعل في الزمان الماضي بلفظ المستقبل فهو أخص من النفي الذي هو الإخبار عن كون الفعل منفيا سواء كان في الزمان الماضي، أو المستقبل معبرا بلفظ المستقبل أو الماضي»³⁰، هو هنا قدم لنا دليل فرقة بين النفي والجحد فالأول عام والثاني خاص، فضلا عن أن النفي يتضمن طلب/إخبار عن ترك فعل معين، أو نفي وقوع شيء ما في الماضي بفعل ماض أو في المستقبل بفعل المضارع: أي أن النفي يتم من جنس زمن وقوع الفعل، على عكس الجحد الذي ينفي وقوع حدث ماض بلفظ المستقبل، وكيفيك توضيحا المضارع المجزوم بلم، وكأن التهانوي قدم مثالا وفصل نكري فيه، على أن التهانوي اعتمد مفهومين.

الرباعي:

يعد هذا المصطلح من المصطلحات التي اتفقا في مدلولها من حيث كونه تلك الكلمة المشتملة على أربعة حروف أصلية، فهو عند التهانوي «كلمة فيها أربعة أحرف أصول فحسب، سواء كانت اسما كجعفر، أو فعلا كبعثر»³¹، وعند نكري «ما كان حروفه الأصول أربعة، فإن كان مجردا عن الحروف الزائدة فهو الرباعي المجرد كدحرج وجعفر، وإلا فهو الرباعي المزيد فيه كتدحرج

وحنادل...»³²، فصرح الأول أنها قد تأتي اسما أو فعلا مع التمثيل لها، واكتفى الثاني بضرب المثال عن ذلك فقط، وزاد عنه بذكر نوعيه، فهذا الرباعي إذا سلم من أحرف الزيادة فهو الرباعي المجرد، وإن لحقته فهو الرباعي المزيد.

المصغر:

كما اتفقا في هذا المصطلح أيضا، مع ملاحظة أن الواحد منهما قد يأتي بما لم يأت به الآخر دون إخلال بالمفهوم، قال التهانوي: «هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل ويسمى بالمحقر أيضا، وبالتصغير والتحقيق أيضا (...) ويقابله المكبر، وصيغة فَعِيل وفُعِيل وفُعِيل، وقد يجيء التصغير للتعظيم أيضا فَرَجِيلُ تصغير رَجُل وهو مكبر...»³³، وقال نكري: «هو الاسم المزيد فيه شيء ليدل على تقليل في الكيف كرجيل وعويلم، أو الكم كدريهمات ودنييرات، فإن قيل هذا التعريف غير جامع لما قيل قد يصغر للتعظيم كدومية تصغير داهية»³⁴، فالتهانوي أشار إلى وجود أكثر من مصطلح "للمصغر"، لكنها نادرة الاستعمال، إن لم نقل منعدمة التداول، كما قدم لنا مصطلحا مضادا له (المكبر)، وأمدنا بمختلف الصيغ الصرفية التي يأتي المصغر على وزنها، أما نكري أبرز نوعي التصغير مع التمثيل لذلك، فالتصغير يكون في الكم أو الكيف، ونوه إلى أن هناك من يذهب إلى اعتبار الاكتفاء بالمفهوم السابق يجتزء من شموليته، فتدارك ذلك بأن لمح بأن الإضافة في اللفظ على صيغ التصغير قد يعكس عمله، فيؤدي إلى التعظيم بدلا عن التحقيق، وهذا ما أشار إليه التهانوي في حديثه عن مقابله، مصطلحا عليه بالمكبر.

5. خاتمة:

بعد هذه الجولة نخط رحالنا فنقول في ختامها، مستنتجين، مجيبين عن باقية الأسئلة التي طرحناها:

- ♦ أن البحث في حفريات المصطلح الصرفي واستجلاء مفاهيمه أبان إلى درجة كبيرة عن وعي صاحبي المعجمين، غير أن نكري كان أكثر دقة ووضوحا، أكثر وعيا، أكثر بساطة في استجلاء المفاهيم، وفاقه في مهارته الاصطلاحية، وحنكته المفهومية.
- ♦ أنهما أبانا عن مقدرة فائقة في الجمع والوضع والترتيب، بشكل جعلهما يقاربان إلى حد بعيد من تحقيق جملة الغايات التي دفعتهما إلى إرساء دعائم معجميهما.
- ♦ أن لا حرج في تبني الاصطلاحات والمفاهيم التي وضعها؛ لأنهما لم ينفردا بمصطلحات خاصة بهما، ولم تخرج عن ما جاء به المتقدمون، بل أعادا مصطلحاتهم، لذا ينبغي التثبت منها بالرجوع إلى الأصل خاصة في المصطلحات الصرفية التي وجدنا تباينا في مفهومها، وفي المفاهيم التي رأينا اختلافا في مصطلحاتها، وبالتالي فإن الاعتداد بالتراث وإحيائه أمر لا مناص منه.

- ❖ رأينا أن لا خلاف بينهما في الوضع؛ ولعل هذا يعود إلى أن مهمتهما كانت مقتصرة على جمع المصطلحات الصرفية من بطون الكتب التراثية - من سيبويه ومن أتى بعده - والخلاف الحاصل في بعضها قد يكون منشؤه اختلاف في المصدر الذي أخذنا عنه مصطلحاتهما، فضلاً عن تعدد واضعها، فمن غير الممكن أن يحيط بكل المصادر فكيف بالاصطلاحات، وإنا بقولنا هذا لا نحط من جهدهما، فعملية الجمع لا يستطيعها القاصي والداني، بل لهما في ذلك جهد جهيد.
- ❖ نلاحظ أن المفاهيم المعتمدة يكمل بعضها بعضاً، فما استغلق فهمه عند التهانوي يجليه نكري، وما أشكل عند نكري تجد التهانوي قد بسط الكلام عنه.
- ❖ يمكن اعتماد المعجمان في استكناه مفهوم شامل واف لكل مصطلح صرفي؛ فكل واحد منهما يأتي بما لم يأت به صاحبه استزادة، توضيحاً، تعليلاً، تصويباً.

الهوامش:

- ¹ - عبد العي بن فخر الدين الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، 1999م، ج6، ص804.
- ² - الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، دب، ط15، 2002م، ج6، ص295.
- ³ - محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، ج1، ص02، مقدمة المحقق.
- ⁴ - عليان الجالودي، التحولات الفكرية في العالم الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 2014م، ص150.
- ⁵ - أحمد العلوانة، ذيل الأعلام، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة- السعودية، ط1، 1998م، ص261، 262.
- ⁶ - خالد فهمي، تراث معاجم المصطلحيات في العربية، مطبعة النعمان الحديثة، مصر، دط، 2010م، ص125.
- ⁷ - أحمد عبد الحليم عطية، دراسات في تاريخ العلوم عند العرب، دار الثقافة، دط، 1991م، ص141.
- ⁸ - خالد فهمي، تراث معاجم المصطلحيات في العربية، ص130.
- ⁹ - التهانوي، كشاف الاصطلاحات، ج1، مقدمة الحق، صXXXVI.
- ¹⁰ - أحمد نكري، دستور العلماء، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 1997م، صIII، مقدمة المحقق.
- ¹¹ - ينظر: خالد فهمي، تراث معاجم المصطلحيات في العربية، ص188، 189.
- ¹² - ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، ط2، 2013م، ص09.
- ¹³ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، دط، ص11.
- ¹⁴ - الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، دط، ص113.
- ¹⁵ - حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1992م، ج1، ص428.
- ¹⁶ - محمد خالد الفجر، أسس المعجم المصطلحي التراثي، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2017م، ص29.

- ¹⁷ - م ن، ص ن.
- ¹⁸ - للتفصيل ينظر: محمد خالد الفجر، المصطلح بين الخوارزمي والتهانوي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2012م، ص33 - 42
- ¹⁹ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ص86.
- ²⁰ - الأحمد نكري، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تح: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص25.
- ²¹ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ج1، ص233، 234.
- ²² - الأحمد نكري، دستور العلماء، ج1، ص96.
- ²³ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ج1، ص454.
- ²⁴ - نكري، دستور العلماء، ج1، ص204.
- ²⁵ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ج1، ص455.
- ²⁶ - نكري، دستور العلماء، ج1، ص204.
- ²⁷ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ج1، ص482.
- ²⁸ - نكري، دستور العلماء، ج1، ص219.
- ²⁹ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ج1، ص552.
- ³⁰ - نكري، دستور العلماء، ج1، ص263.
- ³¹ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ج1، ص841، 842.
- ³² - نكري، دستور العلماء، ج2، ص93.
- ³³ - التهانوي، كشف الاصطلاحات، ج1، ص1558.
- ³⁴ - نكري، دستور العلماء، ج3، ص192.